

## مؤتمر الاتحاد الأوروبي التاسع لمنع انتشار الأسلحة ونزعها

### مؤتمر افتراضي (12 إلى 13 نوفمبر 2020)

تقرير موجز عن المؤتمر

تحرير:

فيديريكا دالاركي<sup>1</sup>

عُقد [مؤتمر الاتحاد الأوروبي التاسع لمنع انتشار الأسلحة ونزعها](#) (EUNPDC) افتراضياً يومي 12 و13 نوفمبر 2020؛ التزاماً بالقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد 19. وقد نظم هذا المؤتمر المعهد الإيطالي للشؤون الدولية نيابة عن [ائتلاف منع انتشار الأسلحة ونزعها التابع للاتحاد الأوروبي](#)، وشارك فيه خبراء في مجال منع انتشار الأسلحة ونزع السلاح والحد من التسلح وتقييد استعمال الأسلحة التقليدية من مؤسسات عامة وحكومات ومنظمات دولية ومراكز تفكير مستقلة ومنظمات مجتمع مدني. وقد أتاحت النسخة الافتراضية من المؤتمر مشاركة أكثر من 450 خبيراً من أكثر من 54 دولة -من بينها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه ودول أخرى- ومنظمات دولية ومراكز بحثية.

ويُعدّ هذا المؤتمر من أبرز فعاليات الشبكة الأوروبية لمراكز التفكير المستقلة المعنية بمنع انتشار الأسلحة ونزعها. وقد تأسست هذه الشبكة في يوليو 2010 من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي بغرض دعم تنفيذ [إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل](#). وتركز الشبكة أيضاً على تنفيذ [إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وذخائرها](#)، وتضمّ 100 كيان بحثي، ويتولى التنسيق بينها ائتلاف مكوّن من ستة معاهد بحثية، وهي: المؤسسة (الفرنسية) للبحوث الإستراتيجية (FRS)، والمعهد (البريطاني) الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS)، والمعهد (الإيطالي) للشؤون الدولية (IAI)، ومعهد فرانكفورت لبحوث السلام (HSFK- PRIF)، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، ومركز فيينا لمنع انتشار الأسلحة ونزعها (VCDNP).

ومنذ عام 2012، أصبح هذا المؤتمر السنوي أحد اللقاءات الرئيسية التي تناقش منع انتشار الأسلحة ونزعها على مستوى العالم. وقد ساهم المؤتمر في تعزيز النقاش الإستراتيجي بشأن تدابير مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) ووسائل إطلاقها، والتصدي للتحديات المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بها والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW) وذخائرها.

وناقشت نسخة المؤتمر لعام 2020 العديد من الموضوعات ذات الأهمية البالغة لعمل الاتحاد الأوروبي [والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية \(EEAS\)](#)، بالإضافة إلى العديد من القضايا الملحة المتعلقة بالحد من التسلح وعدم انتشار الأسلحة ونزعها؛ بما في ذلك، كيفية إعادة بناء الثقة في عملية الحد من التسلح، وطرق معالجة مشكلة تدفق الأسلحة إلى مناطق نزاعات، وتأثير الذكاء الاصطناعي والتقنيات ذات الصلة؛ وأوجه الشبه بين الأسلحة البيولوجية والأوبئة، واستخلاص الدروس المستفادة من جائحة كوفيد 19.

<sup>1</sup>فيديريكا دالاركي باحثة في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها في المعهد (الإيطالي) للشؤون الدولية (IAI) وعضو مجلس إدارة ائتلاف منع انتشار الأسلحة ونزعها التابع للاتحاد الأوروبي.

في كلمته، رَحَّب إيتوري جريكو -نائب الرئيس التنفيذي للمعهد (الإيطالي) للشؤون الدولية- بالمشاركين في المؤتمر. وأكد على أنّ شبكة EUNPD بذلت جهودًا متواصلة لتعزيز وتوسيع نطاق النقاش حول إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار الأسلحة ونزعها؛ من حيث أهدافها وواقع تنفيذها وإمكانية تطويرها؛ وأنّ مؤتمر EUNPD السنوي هو أحد الملتقيات الرئيسية لمناقشة هذه الإستراتيجية. وأضاف أنّ السؤال المحوري الذي يهدف المؤتمر إلى الإجابة عنه هو كيفية استعادة الثقة اللازمة في عملية الحدّ من التسلح، والتي تعرضت إلى نكسات كبيرة في الآونة الأخيرة؛ وأنّ أحد الموضوعات الرئيسية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر هو كيفية التغلب على العقبات الرئيسية التي تحول دون الخروج بنتائج إيجابية من مؤتمرات مراجعة تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأضاف جريكو أنّ النظام النووي العالمي يبدو أكثر اضطرابًا مما كان عليه في الماضي. وأكد على أنّه في حين «أنّ الاتحاد الأوروبي حريص على تشكيل تحالفات واسعة للتعامل مع قضايا انتشار الأسلحة [...] من منظور أوروبي، لكن من المهمّ أيضًا استئناف حوار بناء بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن الحدّ من التسلح النووي». وأشار جريكو في كلمته إلى أنّ التحديات المتزايدة التي تواجه نظام معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية (CWC) تُعدّ اختبارًا حاسمًا لقدرة المجتمع الدولي على الحفاظ على المنظومة الدولية لمراقبة الأسلحة. وأضاف أنّ التقدّم التكنولوجي يضع أيضًا ضغوطات جديدة على أنظمة الحدّ من التسلح ويثير مخاوف متزايدة بشأن مخاطر تصعيد جديدة. وأوضح أنّ النقاش العالمي حول كيفية تنظيم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل (LAWS) أحرز بعض التقدّم، كما تعمّقت المناقشات الأوروبية حول هذه المسألة، لكن لا تزال هناك عقبات كبيرة أمام تحقيق توافق بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني على الأنواع الجديدة من الأسلحة.

افتتح المؤتمر بكلمة جوزيب بوريل، نائب رئيسة المفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وفي كلمته التي أشار فيها إلى «تزايد المنافسة الجيوسياسية وحالة الشك العالمي بشأن الحدّ من الأسلحة، سواء أكانت أسلحة كيميائية أم نووية أم تقليدية»، دعا الممثل السامي/نائب رئيسة المفوضية المجتمع الدولي إلى السعي لإيجاد «أرضية مشتركة لبناء حلول دائمة» من أجل مستقبل سلمي. وذكر أنّه بعد الاستخدامات الأخيرة «المثيرة للقلق» للأسلحة الكيميائية، «يجب احترام قواعد القانون الدولي الراسخة المتعلقة بحظر استخدام [تلك الأسلحة]، ومحاسبة من ينتهك هذه القواعد»، وأكد على تحلي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية «بالموضوعية والحياد» في هذا الصدد. كما أعاد الممثل السامي/نائب رئيسة المفوضية التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي ودعمه الكاملين لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث (منع انتشار الأسلحة النووية، ونزع الأسلحة النووية، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية) وكذلك لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). ودعا بوريل الدول إلى تقديم بيانات حول صادراتها من الأسلحة، واتباع نهج الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد؛ مشيرًا إلى التأثير الكبير للأسلحة التقليدية على تأجيج أعمال العنف المسلح. وفي الختام، أعاد الممثل السامي/نائب رئيسة المفوضية التأكيد على التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وحثّ الولايات المتحدة وروسيا على «تمديد معاهدة ستارت الجديدة» والدخول في مفاوضات لعقد «اتفاقيات مستقبلية على نطاق أوسع»<sup>2</sup>.

كما ألفت إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ووكيلة الأمين العام، كلمة افتتاحية. حيث ذكرت الممثلة السامية أنّ التوتر المتزايد في العلاقات بين القوى العظمى، والإنفاق العسكري الضخم غير المسبوق، وظهور التقنيات الإحلالية والأسلحة الجديدة، إضافة إلى المجالات الجديدة المحتملة للنزاع؛ تُعدّ جميعها الأسباب الرئيسية لتقوض النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة ونزعها. وأشارت إلى أنّها ترى أنّ «اقترب دخول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (TPNW) حيز التنفيذ يسلط الضوء على الالتزام الدائم للعديد من الدول بالقضاء على انتشار الأسلحة النووية»، وأنّ الدور المتنامي لتلك الأسلحة في إستراتيجيات الأمن القومي لدول أخرى، إضافة إلى ارتباط تلك الأسلحة بالتقنيات الناشئة، زاد من المخاطر النووية إلى مستويات غير مسبوقة منذ أن كانت الحرب الباردة في أوجها. كما أدانت استخدام الأخير للأسلحة الكيميائية بشدة ووصفته بأنّه غير إنساني، وشددت على ضرورة تنفيذ آليات تحديد المسؤولية والمساءلة لمعرفة الجناة ومحاسبتهم. وذكرت أنّ جانحة كوفيد 19 أظهرت «عدم جاهزية نظم إدارة الأزمات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية». وأكدت على أنّ هذه الجائحة نجمت عن «فيروس يجري تحويله عمدًا ليكون أشد فتكًا، أو أطلق عن عمد في أماكن متعدّدة في وقت واحد، وأنّ هذا من شأنه أن يؤدي إلى كارثة عالمية أكثر خطورة»، ودعت المندوبة السامية الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) إلى تعزيز هذه الاتفاقية التي «تفتقر حاليًا إلى وجود مؤسسة رقابية، ولا تحوي بنودًا للتحقق من تنفيذها، وليست لها آلية عملية لتوفير الدعم وتقديمه حتى الآن». كما أشارت المندوبة السامية إلى مشكلة تدفق الأسلحة التقليدية إلى مناطق نزاعات وإساءة استعمالها، وهو ما يؤدي إلى تأجيج هذه النزاعات التي تؤدي بحياة البشر، على الرغم من دعوات الأمين العام

<sup>2</sup> لمشاهدة الفيديو كاملاً: <https://youtu.be/kT1EeX91vAQ>

للأمم المتحدة المتكررة لإيقاف إطلاق النار في مناطق النزاعات المسلحة على مستوى العالم، والزيادة المقلقة في الهجمات السيبرانية التي تصاعدت خلال جائحة كورونا. وفي ظل هذه الظروف، شددت ناكاميتسو على الحاجة إلى مبادرات عملية لمكافحة التسلح وتفكير إبداعي للتصدي للتحديات الناشئة وتجديد التعاون بين القيادات السياسية قبل كل شيء<sup>3</sup>.

قدّم ممثلون من عدّة حكومات وجهات النظر الإقليمية والخاصة بكل بلد، وهو ما جعل النقاش نزيهاً وشفافاً وحاداً أحياناً.

عبر عن وجهة النظر الصينية فو كونغ، مدير عام إدارة الحدّ من التسلح في وزارة الخارجية الصينية، والذي أشار إلى أنّ «السياسات الأحادية [...] وعقليات الحرب الباردة وازدواجية المعايير تعرقل التعاون الدولي في مجال منع انتشار الأسلحة وتحدّ من سلطة [النظام] وفعاليتها». وأشار فو كونغ تحديداً إلى أنّ سلوكيات الولايات المتحدة «الرامية إلى تأسيس عالم أحادي القطب»، وانسحاباتها المتتالية [...] من المعاهدات الدولية» تفسد المنظومة الدولية لمراقبة الأسلحة. وأكد فو كونغ على أنّه في ظل هذه الظروف فإنّ الحاجة ماسّة إلى «السعي لإيجاد حلول مربحة لجميع الأطراف بدلاً من السياسات المربحة لطرف واحد فقط؛ وحثّ الولايات المتحدة على الاستجابة في أقرب وقت ممكن إلى الدعوة الروسية للتمديد غير المشروط لمعاهدة ستارت الجديدة». وأعرب فو كونغ عن عزم الصين على الإبقاء على الحد الأدنى من قدراتها النووية الرادعة وسياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم توسيع ترسانتها النووية «إلى حد كبير». لكنّه أكد على أنّ الشفافية الكاملة بشأن الأرقام يمكن أن «تضعف القدرة الإستراتيجية للصين». وشدّد المدير العام على ضرورة وضع «مواثيق دولية أو قواعد سلوك مُلزِمة قانونياً» فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني والفضاء الخارجي. وأضاف أنّ هناك حاجة -في ظل تفشي كوفيد 19- إلى وضع آليات للتحقق من تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وذكر المدير العام في معرض حديثه عن النزاعات الراهنة مع إيران وكوريا الشمالية بشأن منع انتشار الأسلحة، أنّ العقوبات وسيلة غير مجدية، وأنّ الحل الوحيد لتلك النزاعات لا بُدّ أن يكون عبر «الوسائل السياسية والدبلوماسية» والإقرار «بالمخاوف المشروعة للبلدين بشأن الأمن والتنمية»<sup>4</sup>.

وعرض وجهة النظر الأمريكية كريستوفر فورد، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الأمن الدولي ومنع الانتشار النووي. حيث ذكر أنّ السبب في تأزم الوضع الحالي هو نزعة موسكو وبيجين الرامية إلى «زعزعة الاستقرار الجيوسياسي». وعلى وجه التحديد، أكد على أنّ سياسات روسيا «التوسعية غير العابئة بالقوانين» «وخياراتها غير المسؤولة»، بما في ذلك انتهاكاتها الدائمة للاتفاقيات والتلاعب بها، هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف صارم والانسحاب من الاتفاقيات المهمّة مثل معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى واتفاقية الأجواء المفتوحة. وأردف بقوله: كما أنّ سياسة الصين العدائية، وتعزيزاتها النووية الخطرة، وإحجامها عن «الاضطلاع بمسؤولياتها بجدية بوصفها قوة نووية والمشاركة في الجهود الدبلوماسية للحدّ من المخاطر النووية» تُعدّ مصدر قلق كبير للولايات المتحدة. وأضاف: ولكننا مع ذلك لا نزال «نتمنّى الحوار والمشاركة حتى مع المنافسين الذين تهدّد إستراتيجياتهم العالمية أمن الأمريكيين ورفاهيتهم». وأعاد التأكيد على التزام الولايات المتحدة بالتوسّع في سياسة الردع التي تمثل «أنجح وسيلة لمنع انتشار الأسلحة في العالم». وبعيداً عن المجال النووي، أعرب فورد أيضاً عن قلقه من نشوء تهديدات ذات صلة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، حيث أدان الاستخدام الأخير للأسلحة الكيميائية، وأشار إلى وجود «برنامج أسلحة بيولوجي روسي». واختتم فورد مداخلة بال تأكيد على أنّ البيئة الجيوسياسية الحالية تتطلب وضع إستراتيجية تجمع بين «عوامل المنافسة وعوامل التعاون» وإعطاء الأولوية «للحوار والمشاركة»<sup>5</sup>.

وعرضت وجهة النظر الأوروبية مار جولين فان ديلين، الممثلة الخاصة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية لشؤون منع انتشار الأسلحة ونزعها. وأكدت الممثلة الخاصة في كلمتها على أنّ الاتحاد الأوروبي يعمل على تكثيف التعاون بين المؤسسات والدول الأعضاء وكذلك الدول الأخرى، بهدف «تحقيق تقدّم في قضايا منع انتشار الأسلحة ونزعها»؛ وأشارت إلى إيمانها بأنّ «الحوارات الثنائية ومتعددة الأطراف» يمكن أن تساعد على الوصول إلى «مرحلة متقدّمة من التفاهم بشأن سياسات الدول الأخرى [...]»، وعلى غرس قيم «الانفتاح والشفافية». وضربت فان ديلين مثالاً لذلك بالتعاون المثمر بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان في معالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. كما نوّهت الممثلة الخاصة إلى أهمية التعاون مع المنظمات الدولية؛ مؤكّدة على دعم الاتحاد الأوروبي القوي لأعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، وشدّدت على أهمية المواثيق المشتركة ودورها في تعزيز قوة الدول؛ وضربت على ذلك مثلاً بدول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت أقوى عندما اتحدت تحت مظلة واحدة، وذكرت أنّ الاتحاد الأوروبي قد أطلق حديثاً [قاعدة بيانات إلكترونية الخاصة بصادرات الأسلحة](#): وهو عمل جماعي يظهر قدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتحقيق الشفافية في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها. وأضافت فان ديلين أنّ استمرار جهود الحدّ من التسلح القائمة منذ فترة طويلة أمرٌ مهم للغاية أيضاً، كما هو

<sup>3</sup> لقراءة النص الكامل للكلمة: <https://front.un-arm.org/wp-content/uploads/2020/11/Final-HRs-Statements-EU-1.pdf>

<sup>4</sup> لقراءة النص الكامل للكلمة: [https://www.fmprc.gov.cn/mfa\\_eng/wjbxw/t1832223.shtml](https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/t1832223.shtml)

<sup>5</sup> لقراءة النص الكامل للكلمة: <https://www.state.gov/arms-control-and-international-security-since-january>

الحال فيما يتعلق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT). واختتمت الممثلة الخاصة كلمتها بالتأكيد على الأهمية القصوى لفعاليات (دبلوماسية المسار 1.5) مثل مؤتمر EUNPD، والتي تربط الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني بالشبكات الحكومية، لتزويد هذه الشبكات بالمقترحات والأفكار الملائمة.

وكان من بين الكلمات الرئيسية التي أقيمت في المؤتمر كلمة غوستافو زلوفنين، الرئيس المعين لمؤتمر مراجعة تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2020، وفرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكان من بين المتحدثين الآخرين في المؤتمر: ميلاني ريجمبال، مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (UNLIREC)، ودوميساني دلادلا، رئيسة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)، وجوستاف ليندستورم، مدير معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS)، بالإضافة إلى لفيف من الأكاديميين والباحثين والمسؤولين الحكوميين البارزين من جميع أنحاء العالم.

وألقت سيبيل باور، رئيسة ائتلاف منع انتشار الأسلحة ونزعها التابع للاتحاد الأوروبي، ومديرة الدراسات في برنامج التسليح ونزع السلاح التابع لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الكلمة الختامية للمؤتمر. وأشارت فيها إلى أن مؤتمر EUNPD برهن على أهمية الحوار بوصفه أداة لبناء الثقة. «وأن الثقة هي نتيجة للعمل الجاد الذي يتطلب الاحترام والتعاطف والاستماع والحلول المربحة لجميع الأطراف والحلول الإبداعية للمشكلات و[.] الإنسانية. ومن المهم جدًا أن يوفر الاتحاد الأوروبي منصة لهذا الحوار المهم للغاية». كما شددت باور على أهمية استقلالية البحوث لكونها وسيلة لتوفير «تفكير إبداعي خلاق ووجهات نظر جديدة» للتصدي للآزمة الراهنة المتعلقة بالحد من التسليح ومعاهداته متعددة الأطراف والتهديدات بالتسليح والخوف من سباقات التسليح، ولتغيير بيئة الأمن الدولي، والتي يُعتقد أنها حاليًا في أدنى مستوياتها منذ نهاية الحرب الباردة. وأضافت: «نحن بحاجة إلى جرعة صحية من التفاؤل لمعالجة هذا التدهور السريع»، واستقلالية البحوث أمر ضروري لإيجاد حلول لقضايا الحد من التسليح ومنع انتشار الأسلحة ونزعها. وفي ختام كلمتها، هنأت باور الاتحاد الأوروبي على دعمه لشبكة EUNPD، والتي تحتفل بمرور عشرة أعوام على تأسيسها. وأشارت إلى أن الشبكة توسعت بدرجة كبيرة في السنوات الماضية، حيث وصل عدد مؤسساتها حاليًا إلى 100 مؤسسة، كما وسّعت نطاق عملها الجغرافي وتخصصاتها المتعددة. وقد ركزت الشبكة بصورة متزايدة على تعزيز التوعية بأهمية منع انتشار الأسلحة ونزعها ودمج الجيل القادم والمنظورات الجنسانية في أعمالها.

وعلى الرغم من انعقاده افتراضياً، لكن المؤتمر الأوروبي لمنع انتشار الأسلحة ونزعها قد برهن، مجدداً، على أهميته كمؤتمر مركزي للمناقشات متعددة الأطراف بشأن الحد من التسليح ومنع انتشار الأسلحة ونزعها. كما ساهم في إعادة التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي القوي بالقواعد التي يقوم عليها النظام العالمي، وأظهر تزايد الوعي لدى المسؤولين الحكوميين والأكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني في بلدان أخرى بشأن سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة ونزعها. علاوة على ذلك، كشفت النقاشات عن طرق ووسائل جديدة لتحسين قدرات بعض البلدان ذات الخبرات المحدودة في مواجهة التهديدات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها. وأخيراً، كعادته في كل عام، مثل المؤتمر ملتقى مهمًا لتعزيز دور مراكز التفكير الأوروبية المتخصصة وتكاملها في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها.

لمزيد من المعلومات ولمشاهدة مقاطع الفيديو الخاصة بالمؤتمر؛ يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للائتلاف:

[www.nonproliferation.eu](http://www.nonproliferation.eu)



بتمويل من الاتحاد الأوروبي